

القضية الكردية
بعد الحرب العالمية الاولى
ومصير كردستان الجنوبية

المبحث الأول

السياسة البريطانية الاستعمارية تجاه الشعب الكوردي

المطلب الأول

دولة العراق الحديثة

ذكرنا فيما سبق انه في 1918/10/30 قد ابرمت هدنة (مودروس) بين قوات الحلفاء و الدولة العثمانية المنهزمة في الحرب العالمية الاولى. وكانت القوات البريطانية قد وصلت شمالاً في كردستان الجنوبية الى بلدة آلتون كوبري بين مدينتي كركوك و اربيل. الا ان تلك القوات لم تلتزم بشروط الهدنة بل واصلت تقدمها باتجاه الموصل و زاخو و اكملت خطتها في 10/ تشرين الثاني في العام ذاته⁽¹⁾. وبذلك نجحت في احتلال ولايات البصرة و بغداد و الموصل، و باحتلال القوات البريطانية لولاية الموصل اصبحت كردستان الجنوبية خاضعة للاحتلال البريطاني. و من هنا بدأت الاتصالات و العلاقات البريطانية - الكوردية المبكرة، اذ ان البريطانيين كانوا على علم بان المستقبل السياسي و الاقتصادي لبلاد ما بين النهرين سوف لن يتعزز الا بدمج ولاية الموصل بولايتي بغداد و البصرة أي باخضاع هذه الولايات الثلاث للسيطرة البريطانية بغض النظر عن تكوينها الاثني او القومي⁽²⁾ و(المذهبي). وقد استغل الاتراك هذا التاريخ (أي تاريخ ابرام هدنة مودروس في 1918/10/30) كحجة رئيسية من حججهم لإدعاء عائلية المنطقة الشمالية من العراق (كوردستان الجنوبية) التي كانت تسمى بولاية الموصل أي المحافظات الشمالية الخمس و هي (نينوى و دهوك و اربيل و كركوك و السليمانية) لنفوذهم⁽³⁾.

وكانت اتفاقية سايكس بيكو قد عقدت بين بريطانيا و فرنسا عام/ 1916 أي اثناء الحرب، وقد وافقت عليها روسيا القيصرية و بموجب هذه الاتفاقية كانت (ولاية الموصل) ضمن منطقة النفوذ الفرنسي، الا ان بريطانيا استطاعت فيما بعد اقناع فرنسا بالتنازل لها عن هذه الولاية⁽⁴⁾. الا ان تلك القوات لم تستطع التوغل في مناطق كردستان و ذلك لاسباب سياسية و عسكرية و لوجستية و بخاصة منطقة

(1) د. فؤاد حمه خورشيد (المصدر السابق) ص18.

(2) د. فؤاد حمه خورشيد (المصدر السابق) ص12.

(3) د. حامد محمود عيسى (القضية الكوردية في العراق من الاحتلال البريطاني الى الغزو الامريكي 1914-2004)

الطبعة الاولى/2005، مطبعة مدبولي، ص36.

(4) د. عزيز الحاج (المصدر السابق) ص15.

السليمانية التي كان فيها الشيخ محمود الحفيد و كذلك منطقة (رواندوز) التي كانت ترابط فيها قوات تركية بقيادة (اوزدمير). ولما كان صعباً احتلال تلك المناطق عسكرياً فقد وجد السياسيون البريطانيون ضرورة احتوائها سياسياً نظراً لأهميتها الاستراتيجية الملحة للقوات البريطانية آنذاك. وهذه الاسباب تكمن وراء الاجراء البريطاني الخاص بانشاء (الحكمدارية) الكوردية بقيادة الشيخ محمود الحفيد والتي هي في حقيقتها ليست استجابة للأمني القومية الكوردية بل كانت (الحكمدارية الوهمية) كما كانت تسميها (المس بيل)⁽¹⁾. لذلك لم يكن الشيخ محمود راضياً بالحدود التي فرضت لحكمداريته، فهو كما يصفه (ادموندز) انه كان يجاهد جهاداً عنيفاً كي يتم الاعتراف به رئيساً لدولة كوردية واسعة. وعليه فان السياسة الكوردية الاستقلالية للشيخ محمود الحفيد لم تكن تتماشى مع السياسة البريطانية و مشاريعها حيال موضوع مستقبل كوردستان بشكل عام و المصير السياسي لولاية الموصل بشكل خاص. و بعبارة اوضح ان السياسة البريطانية تغيرت تجاه الشعب الكوردي من موقف انشاء كوردستان الجنوبية المستقلة تحت الحماية البريطانية الى قرار دمج ولاية الموصل نهائياً بولايتي بغداد و البصرة -ميزوبوتاميا- و انشاء دولة العراق. و قد تحدد ذلك بشكل دقيق و ثابت في مؤتمر القاهرة الذي ترعاه (ونستن تشرشل) في آذار عام 1920⁽²⁾.

و قد اصبح اهتمام بريطانيا بهذه السياسة اكثر جدية بعد التأكد من وجود النفط و بكميات كبيرة في ولاية الموصل. وعلى هذا الاساس يمكن القول بأن بريطانيا لعبت بفكرة كوردستان المستقلة تحت الحماية البريطانية لتساعدها في البداية على اخضاع الشعب الكوردي و توسيع مناطق نفوذها العسكري و السياسي شمالاً و كذلك الاحتفاظ بالقضية الكوردية كورقة ضغط في فرض شروطها و سياساتها على كل من انقرة و طهران و بغداد فيما بعد⁽³⁾.

ان مسار السياسة البريطانية في تلك المرحلة رسمته طبيعة المصالح الاستعمارية البريطانية على ضوء تغير و تقلب موازين القوى في المسرح الجيوبوليتيكي للشرق الاوسط، بالاضافة الى حماية و تعزيز المصالح البترولية البريطانية في جنوب ايران و منطقة الخليج و النفط المكتشف حديثاً في كوردستان الجنوبية، و ليست له علاقة بسياسة الشيخ محمود الكوردية الاستقلالية و لا بتخلف المجتمع الكوردي. فهذه المبررات لا تعدوا عن كونها خدع و ادعاءات بريطانية زائفة لتبرير تلك السياسة. وهكذا قبرت بريطانيا حقوق الشعب الكوردي القومية و قضت لا على حكمدارية الشيخ محمود في السليمانية فقط⁽⁴⁾، و انما على مشروع انشاء كيان كوردي برمته.

(1) د.فؤاد حمه خورشيد (المصدر السابق) ص18-20.

(2) د.حامد محمود عيسى (المصدر السابق)، ص36.

(3) د.فؤاد حمه خورشيد (المصدر السابق) ص25-26.

(4) د.فؤاد حمه خورشيد (المصدر السابق) ص32.

و تنفيذاً لهذه السياسة البريطانية صدر امر باجراء استفتاء عام في 30 نوفمبر/ 1918 حول الموافقة على انشاء دولة عربية فوق اراضي ميزوبوتاميا التاريخية أي ولايات البصرة و بغداد والموصل من الامبراطورية العثمانية المنهارة تحت الحماية البريطانية من الحدود الشمالية لولاية الموصل و حتى الخليج اي دولة العراق الجديدة. ومنذ ذلك الحين اظهرت بريطانيا و بشكل مكشوف بأن الكورد في كوردستان الجنوبية لا امل امامهم في الاستقلال. وبعد اجراء استفتاء صوري على تنصيب فيصل الأول لعرش العراق والذي لم يشارك فيه أهالي مدينة كركوك وعارضه أهالي مدينة السليمانية، اقيمت حفلة رسمية في 23 اغسطس/ 1921 اعلن فيها تتويج الامير فيصل ملكاً على عرش العراق و قد حضر ممثلون عن جميع مناطق العراق ماعدا السليمانية و كركوك⁽¹⁾.

(1) د. حامد محمود عيسى (المصدر السابق) ص 47، ص 73.
وكذلك صلاح عبد الله (المسألة الكوردية في العراق) الطبعة الاولى 2005، مطبعة مدبولي/القاهرة، ص 78-80.

المطلب الثاني

مصير ولاية الموصل

والحاق كوردستان الجنوبية بالدولة العراقية

ان مصير ولاية الموصل ظل ورقة بيد بريطانيا حيث كان مصطفى كمال اتاتورك يقود حركة مسلحة ضد الدول الغربية و قواتها المحتلة ولا سيما القوات اليونانية التي احتلت ازمير في مايو 1919 و اخذت السلطة الفعلية تتجمع في ايدي الكماليين و استطاعوا طرد اليونانيين في سبتمبر 1922. وفي 1/11/1922 اعلن المجلس الوطني الكبير في انقرة الخاضع لاتاتورك انه صاحب السلطة الشرعية و قرر الغاء السلطنة. و في مثل هذه الظروف كانت الاستعدادات جارية لابرام معاهدة صلح جديدة بين الحلفاء و تركيا، وقد طالبت تركيا بكل ولاية الموصل بذرائع و حجج مختلفة. و بعد استقرار العلاقات البريطانية مع الدولة العراقية بتوقيع معاهدة الانتداب في اكتوبر/ 1922 و عقد معاهدة لوزان في 24 يوليو/1923، عملت بريطانيا مجد على انتهاء مشكلة ولاية الموصل (كوردستان الجنوبية) و الحاقها بالدولة العراقية الجديدة. و قد قرر مجلس عصبة الامم في 30 سبتمبر/ 1924 تشكيل لجنة لدراسة مشكلة الموصل على الارض بعد ان تعذر حلها بالمفاوضات بين بريطانيا و تركيا. وقد وصلت اللجنة الى الموصل في 27/يناير/ 1925 و قد باشرت استجواب السكان عن رغبتهم و آرائهم في المستقبل و ذلك في مختلف المناطق و منها السليمانية. وفي الوقت الذي كانت اللجنة تباشر اعمالها في كوردستان الجنوبية، اندلعت ثورة كوردية بزعامة الشيخ سعيد بيران في مارس/ 1925 ضد السلطات الكمالية في تركيا. و بعد انتهاء التحقيق رفعت اللجنة تقريرها الى مجلس عصبة الامم في 16/ يوليو/ 1925 و جاء فيها بخصوص الكورد ما يلي:

- 1- خمسة اثمان سكان الولاية هم من الكورد و هم ليسوا عرباً و لا تركاً و كذلك ليسوا ايرانيين بل هم شعب متميز و قد استطاعوا ان يعيشوا عيشه راضية مع الاقوام التي سكنت في بلادهم.
- 2- ان العراق العربي لا يمتد شمالاً الى ابعد من هيت - تكريت او منطقة جبل حميرين.
- 3- في جميع المصادر الجغرافية منذ فتح العربي الاسلامي و حتى تاريخ تحقيق اللجنة سنة/ 1925 لم تعتبر و لم توصف و لم تظهر الاراضي المتنازع عليها يوماً جزءاً من العراق. و في الماضي لم يكن اسم العراق مألوفاً عند سكان الولاية كاسم لبلادهم كما ان مدينة كركوك بناها الكورد. و اقترحت اللجنة في حالة الاخذ بالنواحي العنصرية و العرقية و جوب انشاء دولة كوردية مستقلة، اما اذا اخذ بالنواحي الاقتصادية فقد اوصت اللجنة بضم ولاية الموصل جنوب خط بروكسل الى العراق على ان يبقى العراق تحت الانتداب لمدة 25 سنة و ان تراعى رغبات الكورد فيما يخص

تعيين موظفين كورد لادارة بلادهم و ترتيب الامور العدلية و ان تكون اللغة الكوردية هي اللغة الرسمية.

أما بالنسبة لرغبات السكان (سكان ولاية الموصل)، فقد اشار التقرير الى أن معظم الأهالي أظهروا بأن من مصلحتهم الانضمام الى العراق بدلا من العودة الى الحكم التركي. وإن اكثر الذين فضلوا العراق انطلقوا من الاعتبارات الاقتصادية و المزايا الأمنية لنظام الإنتداب الأجنبي طويل الأمد، وبتعبير اخر إن السكان فضلوا العراق باعتبار أن ذلك أهون الضررين طالما لم يكن هناك خيار للإستقلال. لأن الرغبة الحقيقية للسكان كانت تتمثل في الإستقلال في ظل دولة كوردية مستقلة استقلالا تاما أو تحت حماية دولية. وقد وجدت اللجنة نمو الوعي القومي الكوردي و ليس العراقي لدى الأكراد.

لم تعترف تركيا بقرار ضم ولاية الموصل الى العراق الا بعد ان توصلت مع بريطانيا و العراق الى توقيع اتفاق ثلاثي في 5/ يونيو/ 1926 و قد اعطت هذه الاتفاقية 10% من اسهم شركة النفط التركية (سميت فيما بعد باسم شركة نفط العراق) الى تركيا مقابل الاعتراف بضم ولاية الموصل للعراق و تعيين خط بروكسل بصفة نهائية كخط حدود بين تركيا و العراق، بالاضافة الى التعاون المشترك للقضاء على الحركات المعادية لكل من تركيا و العراق و المقصود منها حركات الكورد الاستقلالية. و بعد ان ضمنت بريطانيا لنفسها السيطرة الاقتصادية و السياسية و العسكرية على العراق، اقدمت مع الحكومة العراقية على ابرام معاهدة 1930/6/30 التي تنهي الانتداب رسمياً و تبقى عليه في الجوهر وجاءت المعاهدة الجديدة خالية من اي ذكر للشعب الكوردي و حقوقه. و بدخول العراق عصبة الامم عام 1932 تم تثبيت الوضع القانوني و الدولي للدولة العراقية الجديدة و حدودها الحالية⁽¹⁾.

ولكن حينما رشح العراق ليكون عضواً في عصبة الامم سنة 1932 بعد توقيع المعاهدة العراقية البريطانية سنة 1930، خالج مجلس عصبة الامم بعض الشك في امكان ضمان استمرار تمتع الاقليات في العراق و منها الكورد بحقوقهم القومية. لذلك اوصى مجلس العصبة لجنة الانتدابات الى وضع عدد من الشروط لانهاء الانتداب لتكون ضمانات تقتضي استيفاءها لقبول الغاء الانتداب و هذه الضمانات طبقاً لقرار عصبة الامم في 1932/1/28 يتلخص فيما يلي:

1. يتضمن نظام الانتخاب تمثيلاً عادلاً للاقليات العنصرية و الدينية و اللغوية في العراق.
2. توافق الحكومة العراقية على ان تكون اللغة الرسمية في المناطق التي يسود فيها العنصر الكوردي في الوية الموصل و اربيل و كركوك و السليمانية اللغة الكوردية بجانب اللغة العربية.

(1) د.حامد محمود عيسى (المصدر السابق) ص88-99.

برهان ياسين (المصدر السابق) ص41-43.

كذلك مقاتل من الصحراء (المصدر السابق) ص22-24.

كذلك د. عزيز الحاج (الباب الثاني/ العراق و القضية الكوردية 1914-1932) المصدر السابق، ص27-53.

وكذلك محسن محمد المتولي (المصدر السابق) ص111-131.

3. كما نصت المادة الاولى و العاشرة من قرار عصبة الامم بان الحقوق المثبتة للكورد تعتبر تعهدات ذات شأن دولي حيث اعترفت بها الحكومة العراقية في تصريحها المؤرخ في 25 آذار/ 1925⁽¹⁾.

و هكذا تشكلت الدولة العراقية على اسس غير عادلة و غير متوازنة وهي كما وصفها الملك فيصل الاول (ان البلاد العراقية هي من جملة البلدان التي ينقصها اهم عنصر من عناصر الحياة الاجتماعية و ذلك هو الوحدة الفكرية و المالية و الدينية)⁽²⁾.

و لعل الاخلال بهذا التوازن و عدم اعتبارها في الحسبان بصورة صحيحة هو الذي ادى الى قيام الكورد بعدة انتفاضات و ثورات ضد هذه الدولة الناشئة، وكانت اسبابها مزيجاً من الشعور القومي والشكاوى المحلية التي تسببتها حكومات موجهة توجيهاً خاطئاً لا تأبه بالاستجابة لمطالب الكورد القومية العادلة. ومن هذه الانتفاضات حركة الشيخ محمود الحفيد الثانية في السلمانية في عام 1927 و الثالثة بين عامي 1930 و 1931 و انتفاضة جماهير السلمانية في 6 ايلول 1930 المشهورة بـ(اليوم الاسود) والتي قام بها من قبل الكسبة والتجار والطلبة والمعلمين، وقادها المثقفون والكسبة من اهل المدينة و هو تطور جديد في الحركة التحررية الكوردية بخلاف الثورات المسلحة التي كانت تقودها الزعامات التقليدية العشائرية او الدينية⁽³⁾. ومع ان الحكومات العراقية كانت تؤكد بين حين و آخر التزامها باحترام الحقوق القومية للشعب الكوردي الا انها كانت تتهرب باستمرار من تطبيقها و تنفيذ التزاماتها و عودها و كانت تتهم من يطالب من الكورد بتطبيقها بالروح الانفصالية و تتعامل معها امنياً و عسكرياً.

(1) د.حامد محمود عيسى (المصدر السابق) ص135-137.

كذلك محسن محمد المتولي (المصدر السابق) ص118-121.

(2) صلاح سعدالله (المصدر السابق) ص83.

(3) جلال طالباني (المصدر السابق) ص111.

المبحث الثاني

القضية الكوردية بعد انتهاء الانتداب البريطاني للعراق

المطلب الاول

القضية الكوردية بعد استقلال العراق

في اوائل عام 1926 أقر رئيس الوزراء العراقي (عبدالمحسن السعدون) امام مجلس الامة العراقي عند مناقشة خطبة العرش، بأن الموظفين المدنيين الكبار في المنطقة الكوردية سيكونون من الكورد وان اللغتين العربية والكوردية ستكونان اللغتان الرسميتان في المنطقة وسيتم تعليم الاطفال الكورد باللغة الكوردية⁽¹⁾. وفي ايلول 1929 وافقت بريطانيا على ان توصي بقبول العراق عضوا في عصبة الامم سنة 1932، ولكن بريطانيا اصرت على ابقاء قواتها الجوية الملكية في العراق لضمان حماية المواصلات الامبريالية، وكذلك وبشكل غير مباشر لضمان عدم خروج اية حكومة عراقية عن الخط. وبعد تحرير بنود المعاهدة الانكلو- العراقية الجديدة عام 1930 والتي صمم لها ان تكون نافذة المفعول بعد دخول العراق عصبة الامم عام 1932، لقد كان هناك عدد من التقاطعات بين عامي 1930 و1932 عندما بدا واضحا ان الحكومة العراقية لم تكن مهيأة لتقديم تعهدات ملزمة لتنفيذ الالتزامات الادارية والتعليمية التي سبق وأن وعدت بإدخالها في المناطق الكوردية، كما بدا و كأنه سياسة بريطانية لدعم دخول العراق لعصبة الامم، تم طمس وإخفاء الشواهد التي تثبت على ان الحكومة العراقية لم تنفذ التزاماتها تجاه الكورد ومنعت تلك الشواهد و الادلة من الانتشار. وبعد ان اصبح العراق مستقلا في 3 تشرين الاول 1932، لم تعد لبريطانيا من الناحية النظرية -على الاقل- القوة على الضغط على الحكومة العراقية، ولكن في الحقيقة بقيت السلطات البريطانية هي القوة الكبرى او المهيمنة (في العراق الجديد). واستمر استبعاد الغالبية العظمى من الشعب من اية مشاركة ذات معنى في الحكومة بأستثناء مجموعة صغيرة من الموظفين الذين كانت بيدهم مقاليد الامور في العهد العثماني وكذلك الضباط الشريفيين القداماء الذين تجمعوا حول الملك فيصل الاول وأعطيت لهم يد مطلقة في السيطرة على البلاد⁽²⁾.

والشيء الأكثر أهمية من المنظور البريطاني هو أن الملك يستطيع ان يتجاهل البرلمان العراقي بالكامل ويصدر الاوامر التنفيذية للوفاء بالتزامات المعاهدة. وكان الحكم البريطاني تتم ممارسته بشكل كبير من خلف الستار عن طريق جهاز من (المستشارين السياسيين) الذين كانوا يعينون لمختلف ادارات الحكومة

(1) ماريون فاروق سلوغلت، بيتر سلوغلت (من الثورة الى الدكتاتورية العراقية منذ 1958) ترجمة مالك النبراسي، منشورات الجمل/2003، ص55.

(2) ماريون فاروق سلوغلت، بيتر سلوغلت (المصدر السابق) ص39-40.

لضمان ان تكون المصالح البريطانية ممثلة داخل النظام. كان البريطانيون يقدمون القوة العسكرية بشكل جوهري لضمان الامن داخل الدولة الحديثة الولادة، وكانت تجري ممارسة ذلك من خلال جيش محلي من الاشوريين الذين كان تعدادهم يزيد عن (5000) ومن القوة الجوية الملكية (RAF). لم تتمكن الواجهة الديمقراطية من القيام الا بدور قليل في وضع القناع على الهيمنة البريطانية وكان الدور المطلوب للملك هو ان يكون رمزا لوحدة العراق. الا انه لم يتمكن من بناء هوية وطنية متماسكة في مجتمع مضطرب ومنقسم جدا على نفسه. فشل فيحصل من تحقيق مهمة مستحيلة وقد اعترف بذلك الملك نفسه في سنوات حكمه الاخيرة قبل وفاته بقليل في عام 1933، اذ قدم منظورا وتحليلا ذا بصيرة جيدة للمشاكل التي كانت تواجه ذاته الممزق: (في العراق... حتى الان ليس هناك شعب عراقي، بل كتل بشرية لا يمكن تصورها، خالية من اي مثل أعلى وطني، ليس لهم ارتباط عام، يسعون للشر ميالون للفوضى السياسية وجاهزون دوما للقيام ضد اي حكومة كانت، من بين هذه الكتل نريد ان نصوغ شعبا ندره ونثقفه وننقله... وفي مثل هذه الظروف لا يمكن تخيل ضخامة الجهود اللازمة لهذا العمل)⁽¹⁾. وحول الوضع السياسي للكوورد في العراق بعد انتهاء الانتداب البريطاني كتب المؤرخ الروسي (باسيل نيكيوتين) يقول⁽²⁾: وبعد تخلي بريطانيا عن الانتداب على العراق دون اي ضمانات مقبولة، بدأت سلسلة اخرى من الثورات الكوردية في الجبال في منطقة (بارزان)، وكان القصاص الذي اوقعته القوة الجوية البريطانية بالثوار تتمثل في تدمير عدد كبير من القرى الكوردية حتى ارتفعت بعض الاصوات الانجليزية منددة بما جرى. وقد صرح الشيخ احمد البارزاني للضابط السياسي البريطاني (هولت) بقوله: افضل مئة مرة ان اسلم نفسي للاتراك، اعدائي المكشوفين، على ان اسلم نفسي لعبيد الانجليز، و باختصار كانت العلاقات الكوردية العربية في العراق قد بقيت دوفا حل عادل و منصف. وفتحت المجال امام احداث متفرقة شديدة كانت او غير شديدة، مما يولد لدينا انطباع بانه ومنذ استقلال العراق يعيش الكورد في هذا البلد على شفى الحرب تقريبا. وقد ذكر رحالة الماني شاب زار العراق والمنطقة الكوردية سنة 1936 وتمكن من اجراء مقابلة طويلة مع الشيخ محمود في بغداد، ان شريطا عسكريا حقيقيا يفصل المنطقة الكوردية عن باقي العراق. وقد سمعنا بوقوع محاولة للشورة في حزيران 1937 في منطقة السليمانية، وقد وقع في الفترة نفسها الانقلاب العسكري الذي قاده الجنرال بكر صدقي وهو من اصل كوردي واغتيل فيما بعد في مؤامرة مدبرة في 1937/2/17 وكان للكوورد دور في حركة رشيد عالي الكيلاني الذي ثار ضد الانكليز عام 1941.

(1) ليام اندرسن، غاريت ستانفيلد (عراق المستقبل، ديكتاتورية، ديمقراطية ام التقسيم) ترجمة رمزي ق. بدر، مراجعة و تقديم و تعليق ماجد شبر، ص 46-47.

(2) باسيل نيكيوتين (الكورد دراسة سوسيولوجية و تاريخية) باللغة الفرنسية، تقديم لويس ماسينيون، نقله من الفرنسية و علقه عليه د. نوري طالباني، الطبعة الثالثة/2004 اربيل، ص 239

المطلب الثاني

كوردستان العراق اثناء الحرب العالمية الثانية

شهدت الثلاثينات (اي سنوات ما قبل الحرب العالمية الثانية) نهوضا في النشاط السياسي للكورد الذي تجسدت في تشكيل عدد من الاحزاب والجمعيات الكوردية، و اخرها كان في 1939 و بمبادرة عدد من الضباط الكورد والعناصر الواعية من المثقفين، تم تأسيس (حزب هيو) برئاسة الاستاذ رفيق حلمي احد اعوان الشيخ محمود الحفيد السابقين الذي لعب دورا كبيرا في الحركة الوطنية الكوردية بعد الحرب العالمية الاولى، وقد انضم اليه عدد كبير من الضباط والمثقفين والحرفيين والتجار وغيرهم من ابناء الطبقة المتوسطة⁽¹⁾. وكان (حزب هيو) الحزب السياسي الاكثر نفوذا، اشارة الى تحول القيادة الكوردية الى المراكز المدنية بشكل لافت للنظر⁽²⁾. وكان هدفه هو الحصول على الحكم الذاتي للشعب الكوردي في نطاق دولة العراق⁽³⁾.

وقد شعر المسؤولون العراقيون بمخاطرة ذلك النشاط السياسي خصوصا رئيس الوزراء نوري السعيد الذي توقع سنة 1938 اندلاع ثورة كوردية ضد الحكومة العراقية. هذا وتبلورت القضية الكوردية في العراق وتطورت بشكل ملحوظ في حقبة الثلاثينات وعندما اندلعت الحرب العالمية الثانية دخلت القضية الكوردية مرحلة جديدة⁽⁴⁾.

من جانب اخر وخلال سنوات الحرب العالمية الثانية لم يكن هناك في النزاع الكوردي -العراقي موقف متجانس لا في المعسكر الكوردي ولا في المعسكر العراقي الحكومي. وكانت الحكومة العراقية نفسها مقسمة بشأن كيفية التعامل مع القضية الكوردية. وكان الافتقار الى الانسجام اكثر حدة بين الكورد، اذ ان الزعامة التقليدية فضلت الوسائل العسكرية لتحقيق الطموحات الكوردية اما المثقفون والعناصر المتعلمة الكوردية الذين يمثلون الجزء الحضري في المجتمع الكوردي سواء كانوا منظمين في احزاب و جمعيات سياسية او غير منظمين، فقد تبناوا الحل السياسي، بالاضافة الى بعض الشخصيات الكوردية البارزة التي ناصرته التعاون مع الحكومة العراقية، ولقد تطلع هؤلاء الى تهدئة المناطق الكوردية و انصاف الشكاوي الكوردية بالعمل من خلال الحكومة العراقية. وعلى اية حال فان (الصقور) هم الذين هيمنوا داخل الحكومة العراقية وبين الكورد كذلك. وكانت كوردستان العراقية تضم في ذلك الحين مركزين

(1) د. حامد محمود عيسى (المصدر السابق) ص 142.

(2) برهان ياسين (المصدر السابق) ص 104-105.

(3) د. حامد محمود عيسى (المصدر السابق) ص 142.

(4) عزيز حسن البارزاني (الحركة القومية الكوردية التحريرية في كوردستان العراق 1939-1945) مطبعة وزارة التربية-اربييل/2002، ص 56.

للمقاومة ضد الحكومة احدهما في السليمانية واخر في منطقة بارزان، وكان الاخير مركزا للانتفاضات ضد السلطات العثمانية سابقا وقبل تشكيل دولة العراق. ان وجود اكثر من مركز رئيسي للمقاومة دفع الوزير المفوض الامريكى في بغداد الى القول بأن الكورد (ليس لديهم قادة يبدون مستعدين وقادرين لقيادة شعبهم في كفاح ناجح في سبيل الحكم الذاتي أو في سبيل الاستقلال⁽¹⁾).

أولا: ثورة بارزان الثانية /

شهدت الفترة (1943-1945) صراعا عسكريا سياسيا بين الحركة الكوردية بقيادة ملا مصطفى البارزاني و(حزب هيو) من طرف والحكومة العراقية والمدعومة من الانجليز في الطرف الاخر. وكان هذا الصراع فصلا من فصول الحاق كوردستان الجنوبية بالعراق كدولة عربية تمارس سياسة (قومية). ورغم وجود اسباب ذاتية وموضوعية ساهمت في اخفاق حركة بارزان الثانية، الا ان دور الانجليز هو الفيصل في ادارة الصراع وحسمه لصالح الحكومة المركزية في بغداد⁽²⁾. وكان الملا مصطفى البارزاني قد ترك مدينة السليمانية حيث كان مبعدا اليها مع عدد من افراد عائلته في 12/7/1943، وبعد اسبوع وصل الى منطقة مهباد في كوردستان الايرانية ومنها عاد الى منطقة بارزان وعمل على تنظيم قواته. وقبل بدأ المعارك اتصل بالحكومة العراقية وابدأ استعداداه للصالح وايجاد حل سلمي، الا ان الحكومة العراقية لم تستجب له وقررت اللجوء الى العمل العسكري. وبعد ذلك بدء البارزاني بضرب مخافر الشرطة في المنطقة. وفي تلك الفترة كان لحزب (هيو) دورا مؤثرا في تعبئة الجماهير لتأييد الانتفاضة وكان الحزب ينشر بيانات في بغداد وغيرها من المدن العراقية ويدعو الى دعم الثورة. وكان لهذه البيانات دورا كبيرا في جلب نظر الحكومتين البريطانية والعراقية بأن هناك تحولا في الحركة الوطنية الكوردية وان ما يجري في كوردستان ليس تمردا عشائريا فقط بل انها حركة مسلحة قومية و ان الكورد يدعمون هذه الحركة وخاصة طبقة المثقفين. مقابل هذه التغييرات اتصل السفير البريطاني بالبارزاني وابدأ استعداد حكومته لايقاف المعارك واجراء مفاوضات مع الحكومة العراقية، لان العراق ومنها منطقة كوردستان بالنسبة لبريطانيا ودول التحالف تعتبر منطقة استراتيجية، والقتال مع الحكومة العراقية معناها القتال مع الحكومة البريطانية والتحالف في نفس الوقت. وأضاف في رسالة كتبها الى البارزاني اكد بأن الحكومة البريطانية تستعمل صلاحياتها مع الحكومة العراقية لتأمين الحقوق القومية للشعب الكوردي مقابل قبول البارزاني هذا المطلب⁽³⁾. كان البريطانيون يريدون من الحكومة العراقية الوصول الى اتفاق تكتيكي مع البارزاني خوفا

(1) برهان ياسين (المصدر السابق) ص105.

(2) د. عثمان علي (المصدر السابق) ص598.

(3) مسعود بارزاني (البارزاني و الحركة التحررية الكوردية 1931-1958) باللغة الكوردية، الطبعة الاولى 1998، مطبعة خبات/دهوك، ص85-99.

وكذلك عزيز حسن البارزاني (المصدر السابق) ص133-134.

من القوات السوفياتية التي كانت ترابط على الحدود الايرانية العراقية. ومن اجل تحقيق هذا الهدف شكل نوري السعيد وزارة جديدة في 1943 /12/25 وكان فيها ثلاثة وزراء كورد هم (احمد مختار بابان لوزارة العدل وعمر نظمي لوزارة الداخلية وماجد مصطفى وزير للدولة لحل القضية الكوردية)، وفعلا اتصل الوزير ماجد مصطفى بالبارزاني وطلب منه التعاون لانجاح مهمته وايقاف القتال كأول خطوة من خطوات الصلح. في 1944 /1 /7 وصل الوزير ماجد مصطفى الى (ميرگه سور) ممثلا عن الحكومة العراقية وكان محولا بحث كل شي مع البارزاني والوصول الى اتفاق⁽¹⁾. كانت المطالب الكوردية بالاضافة الى عدد من الشكاوي المحلية الخاصة بمنطقة بارزان والعائلة البارزانية كما يلي:

1. تشكيل ولاية كوردستان في محافظات كركوك والسليمانية واربيل والاقضية الكوردية التابعة لمحافظة الموصل(دهوك، عقرة، شيخان، سنجار، زاخو، العمادية) وقضائي (خانقين ومنديلي) في محافظة ديالى و تعيين وزير كوردي مسؤولا عن الولاية.
2. اعتبار اللغة الكوردية لغة رسمية في تلك المناطق.
3. انشاء المدارس والمستشفيات و فتح الطرق و اعمار المنطقة.
4. تعيين معاون وزير كوردي لكل وزارة.

عارض الامير عبدالاله – الوصي على العرش- وبعض الوزراء هذه الاتفاقية وعلى اثرها استقالت حكومة نوري السعيد في 1944 /6/3 وشكلت حكومة جديدة برئاسة مزاحم الباجي التي اعلنت عدم التزامها بهذه الاتفاقية، وبعدها بدأت القوة الجوية البريطانية بقصف المواقع الكوردية اضافة الى تجنيد قوات من المرتزقة مما اضطر البارزاني مع قواته الانسحاب الى كوردستان الايرانية⁽²⁾. وكان ذلك في 1945/10/11 واصبح البارزاني مع قواته القوة الرئيسية لجمهورية مهباد و قدموا لها كثيرا من الدعم والمساندة والتضحيات⁽³⁾.

ثانيا: الموقف الاقليمي والدولي في تلك المرحلة:

كان من الطبيعي ان تثير الانتفاضة الكوردية مخاوف الدول الاقليمية لاسيما تركيا التي كانت تراقب النشاطات السياسية الكوردية، ومنذ اندلاع الحرب العالمية الثانية ليس ضمن حدودها فقط بل ضمن اجزاء اخرى من كوردستان، فعلى سبيل المثال خشيت الحكومة التركية من ان تكون النشاطات الكوردية في كوردستان الايرانية بعد دخول القوات السوفيتية شمال ايران بداية لحركة كوردية عامة تهدف الى

(1) مسعود بارزاني (نفس المصدر) ص100-101.

كذلك محسن محمد المتولي (المصدر السابق) ص227.

(2) صلاح سعدالله (المسألة الكوردية في العراق) ص84-85.

كذلك عزيز حسن البارزاني (المصدر السابق) ص153-154.

(3) مسعود البارزاني (نفس المصدر) ص139-140.

تأسيس دولة مستقلة، وكذلك كانت تركيا قلقة بشأن التطورات في كردستان العراقية. الا ان السفير البريطاني في انقرة اكد لوزير الشؤون الخارجية التركي بان الكورد في العراق هم تحت السيطرة بشكل جيد ويجب ان لا يكونوا مصدرا للقلق. وعلى الرغم من هذه التأكيدات الا ان الحكومة التركية اخذت تسعى الى احياء (ميثاق سعد اباد) الذي وقع بين العراق وتركيا وايران وافغانستان في 8 تموز 1937 لتأمين الحدود المشتركة بين هذه الدول، والمجدير بالذكر ان المادة (7) من هذا الميثاق تؤكد على وقوف الدول الاعضاء في الميثاق ضد التحركات الكوردية في اي جزء من كردستان، وفعلا وقعت المعاهدة العراقية التركية في 25 اذار 1946 كردفعل على الحركات الكوردية المسلحة في تلك الفترة⁽¹⁾.

لم يقتصر الاهتمام الدولي بالوضع في كردستان العراق على الدول الاقليمية التي تتقاسم كردستان فحسب، بل ان بعض القوى الدولية الكبرى لاسيما الولايات المتحدة الامريكية اولت اهتماما بالأحداث في كردستان العراق. لقد شكلت الاوضاع في منطقة بارزان مصدرا لقلق الامريكان، حتى ان وزارة الخارجية الامريكية امرت الوزير (المفوض) في بغداد (لوي هندرسون) بجمع معلومات دقيقة عن الوضع في كردستان العراقية وموقف الحكومتين البريطانية والعراقية. في 14/أب/ 1944 اجتمع هندرسون مع وزير الخارجية العراقي (ارشد العمري) الذي تناول عددا من الموضوعات المتعلقة بالقضية الكوردية، وأكد العمري على وجوب النظر الى الحالة في كردستان العراقية بوصفها مسألة دولية اكثر من كونها مسألة عراقية داخلية حصرا، وان اقامة كردستان مستقلة سيؤثر على السلامة الاقليمية لايران والعراق وتركيا⁽²⁾.

ان سبب الاهتمام الامريكي بتطورات الانتفاضة الكوردية في كردستان العراق، كان يرجع الى ان الحكومة الامريكية خلال تلك الفترة كانت مهتمة بتطور الاوضاع الداخلية في العراق على الصعيدين السياسي والاقتصادي، باعتبار ان لذلك علاقة بالمجهود العسكري للحلفاء فيما يتعلق بنقل الامدادات العسكرية الى الاتحاد السوفيتي عن طريق البصرة -بغداد- خانقين-ايران، ومن جهة اخرى كانت الولايات المتحدة تمر بازمة نفطية حادة، لذا اتجهت انظار الحكومة الامريكية نحو مناطق الخليج والعراق الغنية بالنفط، الامر الذي يعني ان استقرار الحالة السياسية في العراق كان ضروريا للامريكان لكي يتسطيعوا تحقيق تلك الاهداف⁽³⁾.

اما السياسة البريطانية تجاه الكورد في العراق فقد كانت تتسم بالحذر عموما، و الحل السلمي الذي كان ينادي به البريطانيون لكيفية التعامل مع الوضع الكوردي، لم يكن يعني ان البريطانيين لا يدعمون

(1) عزيز حسن البارزاني (المصدر السابق) ص140.

كذلك محسن محمد المتولي (المصدر السابق) ص133.

(2) برهان ياسين (المصدر السابق) ص114.

(3) عزيز حسن البارزاني (المصدر السابق) ص141.

الحكومة العراقية بل بالعكس فقد ايد البريطانيون السلطات العراقية في قمع الانتفاضة، وإن السفارة البريطانية بذلت جهودا من اجل اقناع البارزاني بقبول شروط الحكومة العراقية والتأكيد له على ان تلك الشروط معقولة⁽¹⁾.

وكانت السفارة البريطانية في بغداد معنية بشكل خاص بمعاهدة التحالف الانكلو - عراقية والتي اكدت على عدم تدخل بريطانيا في ادارة شؤون العراق الداخلية)، واخيرا يبدو ان البريطانيين تطلعوا الى شكل من اشكال التوازن في سياستهم بين الكورد و الحكومة العراقية وبتعبير اخر فانهم منحوا الاولوية لمصالحهم التي يمكن ضمانها من خلال اساليب التعاون مع الحكومة المركزية في بغداد⁽²⁾.

وفي موازاة هذه الاوضاع، اراد عدد من الكورد ذي التوجه القومي سياسيا ان يلفتوا انتباه القوى العظمى الى مأزق الشعب الكوردي، وقد قاموا بتقديم مذكرة باسم الشعب الكوردي وكانت تحمل توقيع (28) من وجهاء الكورد في السلمانية الى ممثلي الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا العظمى والاتحاد السوفيتي والصين وفرنسا وطالبوا بوجوب وضع القضية الكوردية على جدول اعمال مؤتمر الصلح الذي كان سينعقد عند نهاية الحرب واقترحت المذكرة ايضا ضرورة تشكيل لجنة دولية لبحث حالة الكورد⁽³⁾.

(1) عزيز حسن البارزاني (المصدر السابق) ص142.

(2) برهان ياسين (المصدر السابق) ص120-121.

كذلك د. حامد محمود عيسى (مصدر سابق) ص268.

(3) برهان ياسين (المصدر السابق) ص118.

المبحث الثالث

جمهورية كردستان في مهاباد و دور الكورد العراقيين فيها

المطلب الاول

اعلان جمهورية مهاباد عام 1946

كتب د. عثمان علي⁽¹⁾: (أن هناك منعطفات مهمة في تأريخ الكورد في القرن العشرين وأن عامي 1945 و 1946 اللذين شهدا ولادة جمهورية كردستان في مهاباد اهم هذه المنعطفات. ويعتقد الكاتب ان هناك جملة عوامل محلية و إقليمية و دولية ساهمت في تمكين الكورد في تحقيق الحلم الذي راودهم لأكثر من مئة عام، وهو تأسيس كيان قومي كوردي لهم ولو لفترة وجيزة. وبالمقابل توجد عوامل اخرى ايضا محلية و اقليمية ودولية كذلك ادت الى وأد التجربة مبكرا والقضاء على الجنين قبل ان يتكامل ويقوى للوقوف على رجليه. ويبدو ان الكورد (باعلانهم) جمهورية مهاباد ارادوا بوعي او بدون وعي (اختراق) النظام الرسمي والامن والاقليمي الذي افرزته الحرب العالمية الاولى واتفاقيات سايكس بيكو و لوزان في العشرينات من القرن الماضي وكان ذلك مرفوضا من القوى الاقليمية والدولية).

خلال سنوات الحرب العالمية الثانية التي سبقت اعلان الجمهورية خاصة الفترة بين 1941 - 1945 وبعد احتلال قوات الحلفاء (السوفيت والانجليز) لاجزاء كبيرة من ايران وسقوط رضا شاه، كان هناك فراغا اداريا وعسكريا في المناطق الكوردية وكان الوعي القومي الكوردي في تنامي مستمر، فقامت على اثرها انتفاضة كوردية في مدينة (ارومية) في عام 1942. وفي عام 1943 تم تأسيس (كوملهي زيانهوهي كورد) اي جمعية إحياء الكورد، وفي عام 1945 اعلن عن تأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني الايراني بزعامة القاضي محمد. كل هذه الاحداث مهدت الطريق لاعلان جمهورية مهاباد⁽²⁾.

أولا / دور الكورد العراقيين بقيادة المرحوم ملا مصطفى البارزاني

وحول مشاركة الكورد العراقيين خصوصا البارزانيين ومساندتهم لجمهورية مهاباد يقول السيد مسعود البارزاني: (بعد اجراء اتصالات مع قيادة الحركة الكوردية في كردستان ايران والمسؤولين السوفيت، وموافقة الشيخ احمد البارزاني، قرر الملا مصطفى البارزاني مع رفاقه في لجنة الحرية (ليژنهى ئازادى)

(1) د. عثمان علي (المصدر السابق) ص 645.

(2) د. عثمان علي (المصدر السابق) ص 651.

الذهاب الى كردستان ايران، حيث كانت هناك اوضاع جديدة فتحت امام الحركة التحررية الكوردية، وذلك من اجل دعم و تثبيت هذه الاوضاع الجديدة في كردستان ايران من قبل هذه القوة ذات التجربة. ويقول: في 1946/1/22 تم اعلان اول جمهورية لكوردستان في مهباد في احتفال جماهيري حاشد وكان البارزاني مدعواً للمشاركة في هذا الاحتفال التاريخي والتحق عدد من الضباط الكورد العراقيين الذين شاركوا في الثورة في كردستان العراق منهم (عزت عبدالعزيز و مصطفى خوشناو و محمد محمود قودسي و ميرحاج احمد و خيرالله عبدالكريم وغيرهم). وكان للبارزاني و قواته دوراً رئيسياً في صد المحاولات التي كانت تقوم بها حكومة طهران بهدف محاصرة الثورة والقضاء على الجمهورية⁽¹⁾.

بعد انسحاب القوات السوفياتية من الاراضي الايرانية بصورة رسمية في ايار 1946 مقابل بعض الامتيازات تمنح للسوفيت من قبل حكومة طهران، حينها قرر الشاه ارسال القوات الايرانية الى اذربيجان تحت اشراف الشاه نفسه. وفي 1946/11/16 دخلت القوات الايرانية مدينة تبريز عاصمة جمهورية اذربيجان، وقد اذهل سقوط اذربيجان المفاجيء كورد مهباد و وقع عليهم وقعة الصاعقة. وهذا مما دعى البعض الذين لم يكونوا قلة، لان يروا عدم جدوى المقاومة وشكلوا ضغطاً على (قاضي محمد) مما دفعه الى تسليم المدينة للايرانيين في 1946/12/17 وكان ذلك نهاية الفترة القصيرة التي عاشتها الجمهورية الكوردية⁽²⁾.

وكان سقوط جمهورية مهباد و اعدام قادتها خاصة الشهيد قاضي محمد و اخوانه صبيحة 31 اذار 1947 في ساحة (جوار چرا) في قلب مدينة مهباد، وهي تلك الساحة التي اعلن فيها قاضي محمد تأسيس جمهورية كردستان، كانت هذه الاحداث المؤلمة ضربة قوية انزلت بالحركة التحررية الكوردية و صدمة عنيفة لجميع الوطنيين الكورد في مختلف أنحاء كردستان. و بعد ذلك اجبر البارزانيون المشردون على العودة الى العراق⁽³⁾.

ثانياً/ لجوء الملا مصطفى البارزاني و انصاره الى الاتحاد السوفيتي

لقد استمرت المعارك بين القوات الايرانية و البارزانيين، ظهر فيها تفوق البارزانيين في عدد من المعارك اهمها معركة (صوفيان) في 1947/4/6 والتي قتل فيها (رضا قره باغي) قائد المشاة الايراني وكذلك معركة (سيلونه) في 1947/4/9. و بعد ذلك لجأ الايرانيون الى استخدام الطائرات لضرب القرى التي كانت تمد البارزانيين بالغذاء و المأوى لإجبار سكان هذه القرى الى تركها، مما ساعد القوات الايرانية على فرض حصار اقتصادي و عسكري على البارزانيين، فقرر البارزانيون بقيادة الشيخ احمد البارزاني العودة

(1) مسعود البارزاني (نفس المصدر) ص 148-149.

(2) محسن محمد المتولي (المصدر السابق) ص 248-249.

و كذلك حامد محمود عيسى (مصدر سابق) ص 288.

(3) جلال طالباني (المصدر السابق) ص 160 و ص 263.

الى العراق، بعد ان قاموا بتسليم الاسرى الايرانيين الى الجيش الايراني. وفي 13/4/194 تأكدت للسلطات الايرانية على الحدود ان البارزانيين كلهم قد عبروا الى داخل العراق. وبمجرد دخول البارزانيين الى العراق قبضت عليهم السلطات العراقية وقامت بأعدام الضباط الاربعة الذين اشتركوا في تلك الحركة وهم (عزت مصطفى ومحمد محمود قودسي ومصطفى خوشناو وخيرالله عبدالكريم)، في حين ادخل الشيخ احمد وعدد من البارزانيين السجن حيث قضوا فيه اثنتي عشرة سنة ولم يفرج عنهم الا بعد قيام ثورة 14/ تموز/1958.

اما الملا مصطفى وبعض من اتباعه فقد رفضوا تسليم انفسهم وبقوا في منطقة جبلية شمال بارزان، الا ان الحكومة العراقية اصدرت بيانا في 14/ايار/ 1941 اعلنت فيه الاحكام العرفية في كل من رواندوز والزيبار و مناطق الحدود مع ايران ضد الملا مصطفى واتباعه، واحتلت المواقع العسكرية المهمة في هذه المناطق واضطر البارزاني على اثرها الخروج من العراق والتوجه نحو الحدود التركية. ولكن القوات التركية منعتهم من التوغل داخل الحدود التركية، مما اجبر على التوجه الى الحدود الايرانية مرة اخرى وبعد اشتباكات مع القوات الايرانية استطاع البارزانيون عبور نهر (آراس) ودخلوا الاراضي السوفيتية في 17/6/ 1947، وكان السوفيت قد اعطوه وعدا مسبقا بقبوله هو واتباعه كلاجئين. وبقي البارزاني هناك ولم يعد هو ورفاقه الى العراق الا بعد قيام ثورة 14 تموز 1958 في العراق⁽¹⁾.

(1) محسن محمد المتولي (المصدر السابق) ص254-256.

وكذلك حامد محمود عيسى (المصدر السابق) ص287-293.

المطلب الثاني

المواقف الدولية من جمهورية مهاباد

لم يمر شهر على اعلان جمهورية مهاباد حتى استولت جارتها جمهورية اذربيجان الايرانية على مدينة اورمية، والتي يسكن الكورد القسم الغربي منها والقسم الاخر يسكنه الاتراك الاذريون. وكذلك كان السوفيت لم يكونوا راضين عن قرار قاضي محمد في اعلان الجمهورية الكوردية، حيث كان السوفيت يعملون على ضم الاراضي الكوردية الى جانب الاراضي الاذربيجانية تحت نفوذهم. وهذا ما حاوله (باقروف) رئيس وزراء الاذربيجاني السوفياتي قبل اعلان الجمهورية، عندما اشار على الوفد الكوردي الذي زار (باكو) قبل ذلك في ايلول 1945 وحاول ان يقنع الكورد بالبقاء ضمن اطار الحكم الذاتي الاذربيجاني الايراني الذي كان يرأسه (جعفر بيشوري). وفي فترة اعلان الجمهورية الكوردية حشدت تركيا الجيش التركي الثاني المؤلف من ثمانية فرق على الحدود التركية الايرانية، لمقابلة الطواريء المحتمل وقوعها من قبل القوات السوفيتية المرابطة في الشمال الايراني ضد تركيا، وفي نفس الوقت لمنع تسرب المسلحين الكورد من كوردستان ايران واتصلهم بالكورد في كوردستان تركيا. وقد تلقت القوات التركية المرابطة على الحدود الايرانية التركية اوامر صارمة باطلاق النار على كل كوردي يجتاز الحدود دون محاكمة⁽¹⁾.

اما بريطانيا التي كان لها تواجد كبير في كل من ايران والعراق، فقد ورد في تقرير المفوضية العراقية في ايران في 19/19 اذار/1946 ان وقع الخبر بقيام جمهورية مهاباد كان سيئا في انكلترا، وتساءلت بريطانيا حول عدم وفاء روسيا بوعودها بسحب قواتها. ولأول مرة يذكر في بريطانيا اسم العراق و تركيا بخصوص الخطر المحدق بتلك المنطقة من الشرق الاوسط. غير ان الانكليز ما كانوا غافلين عن اوضاع كوردستان، حيث كانوا يبعثون الجواسيس باستمرار للاستطلاع و معرفة الاوضاع. ولم يقتصر الامر على بريطانيا، فالغرب كله قد سارع لحظة سماع اعلان الجمهورية بتذكير الاتحاد السوفياتي بالجلاء عن الاراضي الايرانية. ان مجرد تعاطف حكومة مهاباد مع السوفيت كان يعني بالطبع عدم التوافق مع مصالح الغرب الاستعمارية، في الوقت الذي كان من الممكن فيه ضم حقول النفط الكوردية في كوردستان العراق الى المناطق ذات الاستقلال الذاتي التابع للاتحاد السوفياتي⁽²⁾.

وكان الامريكان من جانبهم يدعمون الحكومة المركزية في طهران في صراعها مع اذربيجان وكوردستان، رغم ادراكهم للسياسة القمعية لحكومة طهران تجاه الجماعات القومية في ايران. وعلى اية حال فان الموقف الرسمي للادارة الامريكية كان ينطوي بشكل مستمر على دعم غير مشروط للسلطة المركزية في طهران. وعلى ما يبدو فان هذا الموقف كانت تمليه الاعتبارات الاستراتيجية والسياسية للحكومة الامريكية. وفي

(1) محسن محمد المتولي (المصدر السابق) ص246-247.

(2) محسن محمد المتولي (المصدر السابق) ص248.

اوائل عام 1946 كان هناك قلق امريكي من المخطط السوفياتي للاعتداء على تركيا لغرض اقامة نظام حكم موال لها في انقرة و بناء قواعد عسكرية في المضائق التركية. وعلى اية حال فقد ذكر (جورج كينان) القائم بالاعمال الامريكي في موسكو بان (الكورد المجهزين بالاسلحة السوفيتية) هم مصدر اضطراب كامن للحكومة التركية على الحدود الايرانية-التركية، وبانه يمكن الاستشهاد بهذه النشاطات كأساس للتدخل السوفيتي. ان هذه المخاوف كانت تعكس وجود قلق الامريكيين من ان التقدم السوفيتي في ايران ستكون له مضاعفات على اهداف الولايات المتحدة الامريكية في المنطقة. وفي ضوء هذه المخاوف فإن السياسة الامريكية تقدر اهمية القضية الكوردية في ايران من حيث التعقيدات الداخلية والدولية المحيطة بالمسألة. وفي مذكرة الى سكرتير اللجنة التنسيقية بين وزارات الخارجية والحرب والبرية الامريكية رأت اللجنة التنسيقية ان ايران منطقة ذات اهمية كبيرة للولايات المتحدة الامريكية من حيث الاعتبارات الهجومية والدفاعية، وانها عنصر اساسي من الناحية الاستراتيجية في منع هجوم سوفيتي ضد الشرق الاوسط. وان كوردستان الكبرى تشكل اللب (COFE) في المنطقة وأن وجود حركات قومية كوردية في أربع دول من الشرق الأوسط و النشاطات الكوردية الكامنة يمكن استغلالها لاغراض استراتيجية وسياسية في اية مواجهة في المنطقة⁽¹⁾.

وذكرت اللجنة التنسيقية بان تشكيل دولة كوردية مستقلة مدينة بوجودها للسوفيت، سيكون امرا مضرا بمصالح الولايات المتحدة الامريكية. فضلا عن ذلك فان الدولة الكوردية ستشمل مصادر النفط البريطانية بصفقتها تلك الموجودة في منطقة كركوك. سيرتب على ذلك ان المواد التي تأتي الى العراق في مقابل هذه الموارد النفطية ستقع في ايد كوردية، ومن المحتمل ان يؤدي مثل هذا الموقف الى سقوط الحكومة العراقية الحالية وستعقبها حكومة ذات موقف ودي تجاه السوفيت اكثر مما هي بالنسبة للقوى الغربية. وفي ضوء حقيقة امتداد العراق حتى الخليج العربي فأن موارد الولايات المتحدة الامريكية في هذه المنطقة ستعرض للخطر بشكل جدي. وكان (جورج ألن) السفير الامريكي الجديد في طهران قد اعلن في 1946/11/27 أن الولايات المتحدة الامريكية تعترف بوحدة جميع الاراضي الايرانية وتؤيد دولة مركزية قوية في ايران⁽²⁾.

ولهذا السبب سارع الرئيس الامريكي (ترومان) فأرسل في 8/اذار/1946 مذكرة الى الرئيس السوفيتي (مولوتوف) يطلب فيها التقيد بالاتفاقية الخاصة باستقلال وسيادة ايران. وعلى اثرها انسحبت القوات الروسية في (ايار/مايو) في نفس السنة بعد ان حصل السوفيت على مكاسب وامتيازات اقتصادية وسياسية من الحكومة الايرانية⁽³⁾.

(1) برهان ياسين (المصدر السابق) ص155-159.

(2) كريس كوجيرا (المصدر السابق) ص287.

(3) محسن محمد المتولي (المصدر السابق) ص248.

وكان البريطانيون يعتقدون ان الجهود الحربية والمصالح البريطانية في ايران يمكن خدمتها بشكل افضل من خلال مناصرة ودعم الحكومة المركزية، اخذين بنظر الاعتبار التأثير المحتمل للحوادث في كردستان الايرانية على الكورد في العراق، وامكانية استغلال السوفيت للوضع. وكانوا ينظرون الى القومية الكوردية على انها عشائرية الطابع بشكل رئيسي وان فكرة الدولة الكوردية تفتقر الى اساس صلب. ويمكن القول ان السياسة البريطانية كانت تتبنى دعم وتعزيز الحكومة المركزية في طهران كثقل موازن للدعم السوفيتي للحركتين القوميتين في اذربيجان وكوردستان والقوى اليسارية لاسيما حزب تودة الايراني⁽¹⁾.

وفي الحقيقة كانت الحكومتان الكوردية والاذرية المستقلتين ذاتيا تعتمدان بشكل حاسم على وجود القوات السوفيتية في شمال ايران، وكان هناك افتراض عام ان هاتين الحكومتين ستنهاران دون شك اذا ما انسحبت القوات السوفيتية. وكانت الحكومة الايرانية كذلك مقتنعة بأن جمهورية كردستان ستسقط اذا انتهت (الحماية) السوفيتية. وقد اكد صانعو القرار الامريكي بأن السوفيت انسحبوا نتيجة الضغوط الامريكية المتزايدة⁽²⁾.

وكان هذا خطأ قاتلاً لجمهورية مهباد وقيادتها المتمثلة في شخص الشهيد (قاضي محمد) بالاعتماد الكلي على الدعم والوجود السوفيتي في الشمال الايراني. وهناك استمرارية ملحوظة في تكرار الاخطاء في القرن العشرين، ويمكن القول بأن التاريخ السياسي الكوردي يعيد نفسه وأن الكورد دفعوا ثمننا غالبا نتيجة عدم ادراكهم لاعتبارات السياسة الدولية وحقائق توازنات القوى الدولية وافرازاتها على الساحة الكوردستانية. كما عانوا من الاحباطات المتكررة نتيجة وضع كل ثقلهم في ميزان دولة من الدول الكبرى وعدم تهيئة المقومات الذاتية للبقاء في حالة انقطاع الدعم الخارجي، اذ كيف يكرر من يملك تجربة جمهورية كردستان في عام 1946 المأساة نفسها مع الامريكيين وبالطريقة نفسها في عام 1975⁽³⁾.

(1) برهان ياسين (المصدر السابق) ص 159-161.

(2) برهان ياسين (المصدر السابق) ص 172-173.

(3) د. عثمان علي (المصدر السابق) ص 779.

المطلب الثالث

تأسيس الحزب الديمقراطي الكوردستاني (البارتي) في العراق

بعد الحرب العالمية الثانية نشطت الحركة الوطنية الكوردية و انتشرت الافكار الحديثة عن الحرية وحق تقرير المصير. واتضح عجز الاحزاب الكوردية القديمة، فغدت الضرورة ماسة لحزب كوردستاني من طراز جديد يتناسب و درجة تطور الحركة التحررية للشعب الكوردي و تقدمها و يستطيع القيام بالمهام الطبيعية فيها⁽¹⁾. ولكن بسقوط جمهورية مهاباد و بمغادرة البارزاني العراق و لجوئه الى الاتحاد السوفياتي، دخلت القضية الكوردية في طور من الاهمال والنسيان و حين سقوط الملكية في العراق. وان اهم حدث بين 1947 و 1958 كان بلا شك تأسيس و صعود الحزب الديمقراطي الكوردي العراقي الى درجة النضج⁽²⁾. تأسس هذا الحزب في العراق اقتباساً و تأثراً مباشراً بنظيره في كوردستان ايران، وفي ذلك الوقت كانت العلاقات السياسية بين شطري كوردستان متينة و متداخلة احياناً، اذ عندما تأسس الحزب الديمقراطي الكوردستاني في ايران برئاسة قاضي محمد، فكر عدد من الكورد العراقيين الذين كانوا مع الملا مصطفى في ايران و في صفوف جمهورية مهاباد بضرورة تأسيس حزب ديمقراطي قومي واسع يضم العناصر الكوردية المخلصة من القوميين و غيرهم ليقود نضال الشعب الكوردي في كوردستان العراق و ليصبح طليعة الحركة التحررية الكوردية⁽³⁾.

يقول الاستاذ جلال الطالباني حول الموضوع: كان الاستاذ همزة عبدالله قد بلور فكرة تشكيل الحزب الديمقراطي الطليعي في كوردستان العراق على غرار الحزب الديمقراطي الكوردستاني-ايران مع السادة ميرحاج احمد و مصطفى خوشناو و سيد عزيز الشمزيني و بعض الوطنيين الاكرد الاخرين فشكّلوا هيئة مؤسسة برئاسة الملا مصطفى البارزاني. وقد اصدرت الهيئة المؤسسة بياناً الى الشعب الكوردي في العراق، طبع البيان في مطبعة كوردستان في مهاباد. وكان البيان نداءً الى جميع الوطنيين و الجمعيات الكوردية في العراق للنضال و الاتحاد لتأسيس هذا الحزب الجديد⁽⁴⁾.

(1) حامد محمود عيسى (المصدر السابق) ص148.

(2) ماريون فاروق سلوغلت، بيتر سلوغلت (المصدر السابق) ص59.

(3) حامد محمود عيسى (المصدر السابق) ص142-148.

(4) جلال طالباني (المصدر السابق) ص145-146.

ويقول حبيب محمد كريم فيما يتعلق بتأريخ الحزب الديمقراطي الكوردستاني-العراق: ان الاحزاب والمنظمات السياسية التي كانت قائمة في كوردستان العراق قبل تأسيس البارتى عام 1946 كانت بالاختصار كالاتى: (1).

1. حزب هيوا الذي تأسس عام 1939 وادت الانقسامات الداخلية في صفوفه إلى تمزقه في اوائل عام 1945.

2. الحزب الشيوعي في كوردستان العراق، حيث كانت الحركة الشيوعية في العراق انذاك تتكون من جناحين الاول والاساسي يطلق عليه (جماعة القاعدة) نسبة إلى اسم جريدة القاعدة الناطقة بأسمهم. اما الجناح الثاني المنشق فكان يحمل اسم نفس الحزب الشيوعي وكانوا يصدرون جريدة (وحدة النضال)، وكان فرع هؤلاء المنشقين في كوردستان عرفوا فيما بعد بين الناس ب(جماعة شورش) نسبة إلى جريدة (شورش) الناطقة بأسمهم وكان على رأسهم السيد صالح الحيدري.

3. حزب رزكاري كورد: تأسس من قبل جماعة (شورش) في اواسط عام 1945.

4. منظمة (ژ-ك) : وكانت تشكيلاتها تتواجد في محافظتي السليمانية وكركوك وكان يقودهم الاستاذ ابراهيم احمد وقد تأسست في مهاباد في 16 ايلول 1943 وتطورت فيما بعد إلى الحزب الديمقراطي الكوردستاني في ايران في تشرين الثاني عام 1945.

5. فرع الحزب الشيوعي في كوردستان العراق: وكان فرعا من جماعة القاعدة في كوردستان وكانت جماعة محدودة النشاط نسبيا ولهم جريدة دورية بأسم (أزادي).

انعقد المؤتمر الاول في 16 آب 1946 في بغداد بصورة سرية في دار السيد (سعيد فهميم) وحضره حوالي (70) مندوبا يمثلون شورش ورزكاري كما دعي ابراهيم احمد للحضور كمثل عن الفرع البارتى الايرانى في كوردستان العراق، غير انه علق انضمامه إلى البارتى على موافقة البارتى الايرانى والقاضى محمد شخصيا. والتحق هو ومنظّمته بالحزب في خريف عام 1947 بعد انهيار جمهورية مهاباد واعدام قادتها من قبل السلطات الايرانية.

ويضيف ايضا بأن المؤتمر واصل اعماله بنجاح وتقرر فيه الموافقة على الميثاق والمنهاج والنظام الداخلى للحزب وتسمية الحزب (بارتى ديموقراتى كورد- الحزب الديمقراطى الكوردى- العراق) وتم انتخاب قيادة للحزب من السادة : الملا مصطفى البارزاني رئيسا و الشيخ لطيف الحفيد نائبا اولا للرئيس وكاكه زياد آغا نائبا ثانيا.

(1) حبيب محمد كريم (تأريخ حزب الديمقراطي الكوردستاني العراق في محطات رئيسية 1946-1993) مطبعة خبات/ دهوك، ص26-29.

وبعد ذلك انتخبت اللجنة المركزية للحزب الاستاذ همزة عبدالله سكرتيراً، وكذلك تقرر جعل جريدة (رزگارى) لسان حال (حزبى رزگارى كورد) الجريدة الناطقة بأسم الحزب الجديد لما كانت تتمتع به من شعبية بين الجماهير، وكذلك تقرر ان يكون مركزه القيادي في مدينة (بغداد)⁽¹⁾.

وكان البارتي ومنذ بداية تشكيله يحمل بذور الخلاف والتناقض بين القوى التي انضمت اليه، وبدأ الخلاف في الحزب عندما اراد حمزة عبدالله ضم بعض من كبار الملاكين للهيئة المؤسسة ومنهم الشيخ لطيف ابن شيخ محمود الحفيد، وقد فرضه ليكون نائباً أولاً للرئيس كما رشح كاكه زياد اغا ليكون نائباً ثانياً. وقد ادى ذلك إلى احجام بعض القوى اليسارية عن الانتماء للحزب الجديد واعتبروه حزباً بورجوازيًا وقد انضموا جميعاً إلى الحزب الشيوعي العراقي. وبعد مرور سنتين من تأسيسه حدث انشقاق اخر، فقد انشق إلى جناحين احدهما بقيادة ابراهيم احمد وثانيهما بقيادة حمزة عبدالله. وبعد اعتقال حمزة عبدالله سنة 1950 عقد الحزب مؤتمر الاول الذي انبثقت عنه قيادة مؤقتة لم يرض عنها القسم الاعظم من الاعضاء و المنظمات، مما ادى إلى عقد المؤتمر الثاني للحزب في بغداد عام 1951 وتم فيه اختيار ابراهيم احمد سكرتيراً للحزب وقد ظل سكرتيراً حتى قيام ثورة تموز / 1958⁽²⁾. وفي المؤتمر الثالث الذي عقد في كركوك عام 1953 سرا جرى تبديل اسم الحزب من الحزب الديمقراطي الكوردي العراقي إلى الحزب الديمقراطي الكوردستاني - العراق⁽³⁾.

(1) حبيب محمد كريم (المصدر السابق) ص35.

(2) محسن محمد المتولي (المصدر السابق) ص184-185.

كذلك حامد محمود عيسى (المصدر السابق) ص154-155.

(3) جلال طالباني (المصدر السابق) ص167.